The Role of Tax Policy in Achieving Price Stability in Iraq

Dr. Tawfiqu Sabri Al. merayati

ABSTRACT

Tax Systems differ in developing countries according to their social , economic and political structures. Such countries are characterized by weak achievement of financial objectives represented by tax revenue . Such weakness is due to tax laws failure .

This study aims at activating tax policy role in economic life of Iraq in a specific period. Tax and financial policy is faced with special tasks as a result of complicated social, economic and political circumstances facing Iraq . These tasks are represented by finding the suitable devices to face inflation and picking Iraqi economy up of stag inflation and disorder in different life fields.

دور السياسة الضريبية في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار في العراق
فـى العراق

د.توفيق صبري المراياتي

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة البصرة

الملخص .....

تتباين الانظمة الضريبية في الدول النامية نتيجة لاختلاف هياكلها السياسية والاقتصادية الاجتماعية .

وتتميز هذه الدول بضعف تحقيق الهدف المالي والذي يتمثل في الايرادات الضريبية بسبب ضعف قوانين الضرائب .

ويتمثل هدف هذا البحث في تفعيل دور السياسة الضريبية في الحياة الاقتصادية في العراق في فترة محددة . ونظراً لما يمر به العراق من ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية معقدة ، فإن امام السياسة والضريبية مهمات صعبة تتمثل في توفير الوسائل الملائمة لمواجهة التضخم وانتشال الاقتصاد العراقي من حال الفساد والاضطراب في مجالات الحياة بصورة عامة .

دور السياسة الضريبية في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار في العراق

د. توفيق صبري المراياتي
جامعة البصرة / كلية الإدارة و الاقتصاد

المقدمة :

تعددت إشكال الأنظمة الضريبية في الدول النامية بسبب اختلاف طبيعة هياكلها السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية . ومن الخصائص المهمة التي تتميز بها هذه الدول هي ضعف فعالية أنظمتها الضريبية في تأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، إضافة إلى ضعفها في تحقيق الهدف المالي والذي يتمثل في قلة الحصيلة الضريبية ، وخاصةً حصيلة الضرائب المباشرة .

أن ضعف الحصيلة الضريبية للنظام الضريبي في هذه الدول متأت من أن حجم الاقتطاع – كما هو معلوم – يتبع مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي في الدولة ، حيث يبلغ حوالي (50%) من الناتج القومي الإجمالي في الدول المتقدمة في حين انه يصل إلى اقل من (10%) في الدول النامية [1] . وهذه الحدود ناشئة عن طبيعة هياكلها الاقتصادية التي تفرضها على أنظمتها الضريبية. ويترتب على ذلك تقليص أهمية الضرائب المباشرة مقارنة بالضرائب غير المباشرة ، كما إن الدول النامية تفتقر إلى الإمكانيات الفنية والإدارية لتطبيق نظام ضريبي يتمتع بإمكانيات حدوث أثار مختلفة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وخاصة التأثير في المستوى العام للأسعار ، والذي سيكون محور دراستنا القادمة .

هدف البحث :

يتمثل هدف البحث في تفعيل دور السياسة الضريبية في الحياة الاقتصادية في العراق وخاصة تحقيق مستوى معيناً من الاستقرار في المستوى العام للأسعار بتحجيم الضغوط التضخمية ، وبما أن الاقتصاد العراقي يعاني من حالة اقتصادية نادرة الحدوث والتي تتمثل فيما

يسمى (الركود التضخمي stagflation) ، فأن امام السياسة المالية بصورة عامة والسياسة الضريبية بصورة خاصة مهام مالية صعبة جداً في البحث عن الوسائل المناسبة لمعالجة التضخم وانتشال الاقتصاد العراقي أيضاً من حالة الكساد ، كذلك يجب أن يكون الهدف للسياسة الضريبية باستخدام وسائلها المختلفة في تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين أبناء المجتمع ، وكما هو معلوم فان الوسيلة الفعالة في هذا الخصوص هي الضريبة التصاعدية .

فرضية البحث

ينطلق تحليل البحث من أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك يعتبر أفضل المؤشرات للدخل الحقيقي بالنسبة لغالبية افراد المجتمع ، لأنه يمثل التغير في تكاليف المعيشة التي في حوزة الافراد وينفقونها في شراء السلع والخدمات الاستهلاكية ، ويفترض البحث وجود مؤشرات اقتصادية في الاقتصاد العراقي ، منها الدين العام ، عرض النقد والرقم القياسي لأسعار المستهلك ، وتطور هذه المؤشرات خلال فترة البحث وما يصاحب هذه المؤشرات من تطورات في الأداء الاقتصادي العراقي .

هيكلية البحث :

ترتكز منهجية البحث على عدد من المباحث ، يتناول الأول منها نطاق سياسة الاستقرار الاقتصادي في اقتصاديات الدول النامية ، ويشمل الثاني تطور الرقم القياسي في أسعار المستهلك في العراق . ويظهر المبحث الثالث العلاقة بين الإيرادات الضريبية والمتغيرات في المستوى العام للأسعار ، أما المبحث الثالث والأخير فيتناول الاستنتاجات والتوصيات من البحث .

المبحث الأول :

نطاق سياسة الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية :

أن الهدف الأساس الذي تسعى اليه المجتمعات النامية هو تحقيق معدل تنمية اقتصادية سريعة لرفع مستوى الرفاهية الاقتصادية لأبناء المجتمع ، وتبعاً لذلك توجه سياسة تلك الدول – بما في ذلك سياستها المالية – فيما يتعلق بتخصيص الموارد أو التدخل في توزيع الدخول والثروات أو تحقيق الاستقرار الاقتصادي على النحو الذي يحقق معدل تنمية سريعة . فالسياسة المالية هي السياسة التي تستخدم الحكومة برامج نفقاتها وايرادتها لتحقيق أثار مرغوبة فيها مع تجنب الآثار الضارة لكل من الدخل القومي والإنتاج والعمالة. كما عرفها البعض بأنها استعمال الحكومة لنفقاتها وإيراداتها كعاملين يوازي كل منهما الأخر للوصول إلى الاستقرار الاقتصادي [2] .

تعاني الدول النامية من انخفاض مستوى الدخل القومي وارتفاع مستوى البطالة وعدم التشغيل الكامل للموار الطبيعية . ولمعالجة تلك المشاكل يتطلب إتباع سياسة طويلة الأجل والتي من شأنها العمل على تحقيق نمو متوازن ، حيث يتساوى نسبياً معدل الأنفاق الكلي مع معدل نمو الإنتاج القومي .

كما تعاني تلك الدول من تقلبات اقتصادية قصيرة الأجل ، والتي تتطلب العمل على تجنب حالة الانكماش في النشاط الاقتصادي – حيث ينخفض مستوى التشغيل عما هو عليه – أو معالجته أن ظهرت بوادره، إذا لم تنجح تلك السياسة في تجنبه . وتبعاً لذلك يمكن تلخيص السياسة الاستقراريه (أي دمج من السياسة المالية والنقدية) في الدول النامية على النحو الذي يؤدي الى رفع مستوى الاستخدام وتشغيل الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية الاقتصادية – وهذا هو هدف طويل الأجل – والسبيل الآخر لتحقيق ذلك الهدف هو رفع إنتاجية عوامل الإنتاج ، اخذين بنظر الاعتبار ان هدف التنمية يعني في المقام الاول رفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي .

والوسيلة لتحقيق التنمية تحتاج الى زيادة التكوين الرأسمالي ، وما ينطوي عليه من تخفيض في حجم الاستهلاك الذي يبلغ حدود منخفضة ، لذلك قد يتساءل المرء اذا كانت الدول الرأسمالية المتقدمة ترفع من حجم الطلب (الأنفاق) الكلي لرفع مستوى الاستخدام حيث تزداد نسبة البطالة ، فلماذا لا تستخدم الدول النامية تلك السياسة حتى تزداد العمالة ومستوى تشغيل الموارد ، فيرتفع بذلك معدل التنمية الاقتصادية دون الحاجة إلى تخفيض حجم الاستهلاك ، وما ينطوي عليه ذلك من أعباء قد تكون غير محتمله ؟

ولكن تلك السياسة قد لا تؤدي إلى تلك النتيجة المطلوبة في ظل ظروف التخلف الاقتصادي والاجتماعي فالعادات والتقاليد السائدة في الدول النامية تشكل قيداً على انتقال العمل والموارد بين الاستعمالات البديلة . وخاصة أن العرض يتميز بعدم المرونة في تلك الدول ، وخاصة الزراعية منها . فإذا استخدمت السياسة المالية في تلك الظروف لزيادة القوة الشرائية بأيدي الإفراد ، فان ذلك يؤدي إلى حدوث أختناقات وارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع المنتجة محلياً ، تبعاً لعدم مرونة عرضها والى زيادة حجم الواردات .

والدول النامية ومن ضمنها العراق تعاني بصفة خاصة من وجود التضخم وبشكل حاد في اقتصادياتها . فالإنفاق على السلع الاستثمارية لتنمية الاقتصاد القومي يؤدي إلى زيادة الدخول النقدية دون أن يصاحب ذلك زيادة في إنتاج السلع الاستهلاكية وعلى ذلك إذا لم يدخر الإفراد تلك الزيادة في الدخول النقدية أو لم تمتصها الدولة عن طريق استخدام السياسة الضريبة وإذ لم تزداد

الإيرادات الضريبة بالقدر الكافي ، فان الأسعار لا بد وأن تتجه نحو الارتفاع . كما أن كثير من حكومات الدول النامية قد قامت عن عمد برفع الطلب الكلي إلى مستويات تزيد عن حجم الإنتاج الذي يمكن للطاقة الإنتاجية للمجتمع أن تنتجه محدثة بذلك موجة تضخمية . وفي هذا الخصوص يتعين أن يكون النظام الضريبي على النحو الذي يمكن معه امتصاص القوة الشرائية الفائضة في الاقتصاد الوطني كلما دعت الحاجة إلى ذلك . ونظراً لأنه ليس من السهل توقيت التغير في الحصيلة الضريبية توقيتا مناسباً على النحو الذي يمكن تحقيقه في الدول المتقدمة، فمن البديهي أن يكون الأمر أكثر صعوبة في ظروف التخلف فانه يتعين أن يكون بناء النظام الضريبي ، الذي تكون فيه درجة حساسيته مرتفعة [3] .

المبحث الثاني :

تطور الرقم القياسي للأسعار في العراق :

لقد كان من النتائج الاقتصادية الخطيرة المترتبة على الحرب العراقية الإيرانية والتي بدأت عام 1980 ولغاية 1988 (حرب الخليج الأولى) وحرب (الخليج الثانية) عام 1990 والعقوبات الاقتصادية في بداية التسعينات ، أن حصل اختلال كبير على مستوى الاستقرار الاقتصادي تمثل بأهم مظاهره في تصاعد ارتفاع حدة الموجات التضخمية بشكل خطير ، وصلت حد التضخم المفرط خلال النصف الأول من عقد التسعينات . وقبل الخوض في تفاصيل البحث هذا لابد لنا أن نتعرف على مفهوم كل من السياسة الضريبية ، الرقم القياسي لأسعار المستهلك التضخم. تعرف السياسة الضريبية من إنها فن مالي تمارسه الدولة عن طريق وسائلها المالية (النفقات والإيرادات العامة) وفق لأهداف التي تسعى إليها فلسفة الحكم، بمعنى إنها ليست الا تعبيراً عن الأهداف السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي تؤمن بها الدولة.[4] أما الرقم القياسي فهو أداة التغيير النسبي في قيم الظواهر من وقت لأخر أو مكان لأخر. والشكل الذي يتخذه هذا الرقم هو عبارة عن نسبة مئوية تعبر عن قيمة الظاهرة في سنة معينة بدلالة قيمتها في سنة أخرى تعد أساسا للقياس[5].

ويعد الرقم القياسي لأسعار المستهلك من أفضل المؤشرات للدخل الحقيقي بالنسبة لغالبية افراد المجتمع، لأنه يمثل التغير في تكاليف المعيشة، وبذلك فانه يعكس القوة الشرائية لوحدة النقد المستخدمة في القطر (الدينار العراقي مثلا) التي يستخدمها الأفراد في شراء السلع والخدمات الاستهلاكية. أما عن التضخم طبقاً لمفهوم معهد السياسات الاقتصادية التابع لصندوق النقد الدولي والذي يعرف التضخم على انه عملية الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، بمعنى

الانخفاض المستمر في قيمة النقود والناجم عن حالة الاختلال المتواصل في التوازن بين العرض والطلب الكلي في الاقتصاد الوطني [6].

لم يكن التضخم عنصراً دخيلاً على الاقتصاد العراقي ، فالاستعراض التاريخي للأسعار في العراق ، وكما هو مبين في الجدول رقم (1) أدناه يشير الى ان ظاهرة ارتفاع الأسعار مستوطنة في الاقتصاد العراقي .

جدول رقم (1)
تطور الدين العام ، عرض النقد ، الرقم القياسي لأسعار المستهلك
في العراق للفترة 1982-2000
(مليون دينار)

1980 = 100

السنوات	الدين العام الداخلي (1)	معدل النمو السنوي (2)	عرض النقد (3)	معدل النمو السنوي (4)	الرقم القياسي لأسعار المستهلك (5)	معدل النمو السنوي (6)
1980	—	____	2650.2	____	100	____
1982	4122.2	____	4980.7	88	146.2	____
1984	2272.2	45	5499.2	10	176.8	21
1986	3672.2	62	6766.6	23	186.7	6
1988	3712.2	1	9848.9	46	240	29
1990	5807.2	56	15359.3	56	161	-33
1992	7531.8	30	4390.9	72	849	427
1994	32324.2	329	23890.1	444	15462	1721
1996	127064.6	293	96050.3	302	59021	282
1998	196580.7	55	135187.6	41	83335	41
2000	258588.7	32	172800.6	28	98486	18

المصدر ، الحقول (1 ، 3 ،5) وزارة التخطيط ، الجهاز المركز للاحصاء
الحقول (2 ،4 ،6) استخرجت من قبل الباحث

يتضح من الجدول اعلاه ان معدل النمو السنوي للدين العام للاعوام (1982 – 1984) بلغ (45%) ثم انخفض إلى أدنى مستوى له في الأعوام (1986– 1988) حيث سجل (1%) فقط بعدها بلغ اقصى ارتفاع له قدره (329%) في الاعوام 1992–1994 ، ونجم ذلك بعد التجاء الدولة للاقتراض من الداخل وخصوصاً من البنك المركزي العراقي ، نتيجة لاتساع العجز المتراكم في الميزانية العامة والذي بلغ (2.566) مليار دينار عام 2000 [7] ، على اثر خوض النظام السابق الحروب وكذلك العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق من قبل مجلس الأمن الدولي واخيراً استقر الدين العام عند معدله والذي بلغ (32%) في العام 2000. إن حجم الدين العام عبارة عن إصدار نقدي جديد والمتمثل بقيام البنك المركزي العراقي بخلق النقود (مطلوبات) تقابل حيازة السلطة النقدية لادوات الدين العام والتي تشكل

حوالات الخزينة المركزية النسبة الغالبة منها(موجودات) والتي يطلق عليها (تنقيد) الدين العام (debet Monetization) [8].

أما عرض النقد فقد بلغ معدل نموه السنوي 1980–1982 (88%) ثم ارتفع إلى (444%) في الأعوام 1992–1994 نتيجة قيام الدولة بعملية الإصدار الجديد ثم انخفض الى (28%) في الأعوام 1998–2000 بعد أن أخذت العوائد النفطية بالتدفق وتغطيتها نسبة كبيرة من الأنفاق العام . ومن النتائج الخطيرة لتزايد عرض النقد انها عملت على تزايد الطلب الكلي (الاستهلاكي) بشكل أساسي في ظل شحة المعروض المحلي من السلع والخدمات ، الأمر الذي رفع من حجم الفجوة الكمية في الاقتصاد العراقي (انظر الجدول رقم 2) .

وفيما يخص الرقم القياسي لأسعار المستهلك فقد بلغ معدل نموه السنوي للاعوام (1982 – 1984) (21%) ، ثم ارتفع بشكل غير طبيعي الى (1721%) للاعوام (1992 – 1994) ، نتيجة لانخفاض قيمة النقد المحلي لاختلال التوازن بين المعروض والمطلوب من السلع والمطلوب من السلع والخدمات لكنه عاد وسجل (18%) للاعوام (1998 – 2000) .

ان معدلات نمو الرقم القياسي للاسعار خلال عقد الثمانينات اثبتت انها كانت معتدلة قياساً بالمعدلات المفرطة خلال عقد التسعينات . فمع بداية عام 1990 ونتيجة لظروف الحرب والحصار الاقتصادي ازداد الانفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري بشكل كبير لتغطية نفقات إعادة الأعمار والدعم والتوسع في نظام الحوافز لمواجهة الظروف المعيشية المتدهورة ، الأمر الذي رفع من نسبة الاستهلاك الخاص الى إجمالي الاستهلاكي ليشكل نسبة (89%) خلال عقد التسعينات (المصدر ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاسعار) .

وخلال عقد التسعينات حصل عجز كبير في الميزانية العامة بلغ (–164479)مليون دينار عام 2000 [9] ، ومن اجل تمويل ذلك العجز قامت الحكومة العراقية آنذاك بالاقتراض من البنك المركزي العراقي ، وبهذا توسعت قاعدة النقد في الاقتصاد العراقي ، حيث مثلت عوائد الصادرات النفطية والإصدار النقدي الجديد القاعدة العريضة التي يستند عليها الأنفاق النقدي ممثلاً بالطلب الكلي ، في حين مثلت القطاعات السلعية القاعدة الضيقة التي يستند عليها جانب العرض ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي ، الأمر الذي قاد إلى حصول فجوة كمية (Quantity) في الاقتصاد العراقي (انظر الجدول رقم 2) .

وتمثل الفجوة الكمية الفرق بين حجم الأنفاق الكلي الحقيقي وبين حجم الناتج المحلي الإجمالي والذي يمثل العرض الحقيقي في الاقتصاد الوطني من السلع والخدمات ، وان النتيجة الممكن الحصول عليها إما فائض طلب كلي عندما يفوق الأنفاق الكلي حجم المعروض الحقيقي

من السلع والخدمات (وهذه تمثل الواقع الحقيقي في الاقتصاد العراقي) او فائض عرض كلي عندما يحصل العكس .

وانطلاقا من فكرة مبدأ مضاعف الإنفاق الاستثماري الحكومي فقد تحول اثر المضاعف من الزيادة في الإنتاج إلى الزيادة في الأسعار بفعل ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي فأصبح المضاعف بهيئة نقدية ، ومن هنا نشأ الاختلال وارتفعت حدة الضغوط التضخمية واستناداً الى ذلك فان نظرية المضاعف في دولة نامية كالعراق مثلا تؤدي إلى زيادة الدخل النقدي وليس الدخل الحقيقي او العمالة ، ومعنى هذا أن الأنفاق عن طريق أتباع سياسة العجز المقصود في الميزانية العامة ، في دولة نامية ، سيدخل أسلوب من أساليب التضخم حتى مع التسليم بوجود حجم كبير من البطالة .والجدول ادناه يمثل الفجوة الكمية بين حجم الانفاق الكلي الحقيقي وبين حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .

جدول رقم (2)
الفجوة الكمية في الاقتصاد العراقي للفترة 1980 – 2000
(مليون دينار) الأسعار الجارية

السنوات	إجمالي الأنفاق الاستهلاكي (حكومي + خاص) (1)	إجمالي الأنفاق الاستثماري (حكومي + خاص) (2)	إجمالي الأنفاق الاستهلاكي والاستثماري (3)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (4)	الفجوة الكمية (5)
1980	6053.1	3807.1	9860.2	15770.7	(-)5910.5
1982	10503.8	6536.3	11655.3	8696.7	2958.6
1984	12804.3	4433.4	9749.8	8230.1	1519.7
1986	13650.5	3559	9378.4	7847.8	1530.6
1988	16361.4	4396.5	8649.1	8069.7	552.4
1990	31537	6220	23451.5	14191.4	9260.1
1992	72030.6	5729.4	9159.5	6691.8	2467.2
1994	606492.6	46685	4224.4	4551.9	(-)327.5
1996	255311.3	47746.7	4406.6	4331.1	75.5
1998	3969161.7	76862.8	4855.1	5584.1	(-)729
2000	5042520.9	490730.2	5618.3	7904.3	(-)2286

المصدر ، الحقول (1، 2 ، 3، 4) وزارة التخطيط الجهاز المركزي للأسعار

الحقل رقم (5) احتسب من قبل الباحث .

يتضح من الجدول أعلاه أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سجل في بعض سنوات البحث زيادة على إجمالي الأنفاق الاستهلاكي والاستثماري وهي السنوات على التوالي : 1980 ، 1994 ، 1998 ، 2000 ، كما يظهر الجدول أعلاه أن الناتج المحلي الإجمالي قد سجل

انخفاضاً ملحوظاً خلال الفترة 1980 – 2000 ، عندما كان عام 1980 (15771) مليون دينار واخذ يتناقص باستمرار على مدى سنوات البحث حتى بلغ (7.904) مليون دينار عام 2000 كما ان إجمالي الأنفاق الاستهلاكي والاستثماري سجل أعلى مستوى له عام 1980 حيث بلغ (9860.2) مليون دينار ، بعدها اخذ بالتناقص حتى وصل إلى (5.618.3) مليون دينار عام 2000 .

ان شحة المعروض السلعي عملت على تزايد الطلب على السلع المستوردة وبالتالي ارتفاع عجز الميزان التجاري والذي كان يعتمد على الصادرات والاستيرادات الحقيقية ، وقد دفعت هذه العوامل قدماً سعر صرف العملة الاجنبية الى ارتفاع قياساً بالدينار العراقي ، الامر الذي نجم عنه ارتفاعاً كبيراً في اسعار السلع المستوردة خاصة الغذائية منها والتي تمثل الثقل الاكبر في سلة مشتريات المستهلك [10] .وقد نتج عن جميع العوامل السابقة الذكر ارتفاع معدلات التضخم والتي يظهرها الجدول رقم (3) أدناه .

جدول رقم (3)
الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم في العراق
2002 – 1990
(100- 1988)

السنوات	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	معدل التضخم	معدل النمو النقدي	نوع التضخم
1991	462	186,95	-	-
1992	849	83,76	78	حاد
1993	2611	207,53	96,8	حاد
1994	15462	492,18	176,4	حاد
1995	69792	351,37	195,15	حاد
1996	59021	-15,44	36,25	مزمن
1997	72610	23,02	8,1	حاد
1998	83335	14,77	30,2	مزمن
1999	93816	12,57	9,8	حاد
2000	98486	4,97	16,5	مزمن
2001	114613	16,37	24,9	مزمن
20002	1136752	19,31	40,0	مزمن

المصدر: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لسنة 2003
ملاحظة: تم أحتساب معدل التضخم بالاستناد إلى بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلك من قِبلْ الباحث.

يتضح من الجدول أعلاه أن معدلات التضخم شهدت انخفاضاً ملحوظاً خلال الفترة من 1996–2002 حيث بلغ معدل التضخم (19.3%) عام 2002 نتيجة تطبيق مذكرة التفاهم مما ساهم في حصول استقرار نسبي في سعر صرف العملة المحلية إضافة إلى الإجراءات التي تم تطبيقها بعد عام 1995 لتقليص عجز الميزانية العامة والتي ساهمت في تقليص الفجوة الكمية في الاقتصاد العراقي لتصل (–2286) مليون دينار عام 2000(انظر جدول رقم 2) ، كما يتضح من الجدول أعلاه أن معدلات التضخم تتباين بالارتفاع والانخفاض خلال السنوات (1991 – 2002) ؛ حيث أن في الأعوام الأُولى من الحصار (1991 . 1993) كان معدل التضخم يتراوح بين (187 ـ 208%) في حين أصبحت معدلات التضخم للسنوات (1994 . 1995) (492 ـ 351%) على الترتيب ويعود السبب في ذلك إلى:

1. الركود الاقتصادي.
2. الزيادة في معدلات النمو النقدي.
3. الحصار الاقتصادي وما نتج عنه من شحة في المعروض السلعي .
4. حملات إعادة الأعمار وما ترتب عنها من إنفاق حكومي ضخم ممول بواسطة الإصدار النقدي الجديد.
5. التقنين،إذ كلما تناقص التقنين (الحصة التموينية) ترتب على ذلك زيادة سعر تداول النقد ، وهذا يعني عدم حيازة العملة المحلية وتوجيهها لغرض الإنفاق.

أما الفترة المحصورة من عام (1996 . 2002) فقد تباينت معدلات التضخم بين التناقص والارتفاع التدريجي ، كما يُلاحظ ذلك في الجدول أعلاه ، حيث سجل معدل التضخم عام 1996 معدلاً سالباً قدر (–15.4) ثم إيجابي قدره (23) عام 1997 ثم انخفاض إلى (19,3) عام 2002 ويعود السبب في هذا التذبذب إلى:

1. اتفاقية النفط مقابل الغداء وما ترتبت عنها من زيادة في الحصة التموينية ، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تناقص سرعة تداول العملة وبالتالي حيازة الدينار ، وهو ما يعني تناقص إنفاق الأفراد بصورة عامة.
2. إيقاف طبع النقد ، وما يترتب عنه من التباطؤ في معدلات النمو النقدي.
3. تقييد الإنفاق الحكومي (ترشيد الإنفاق العام).
4. زيادة الإيراد العام عن طريق فرض ضريبة جديدة يطلق عليها (ضريبة التضخم) أو الضرائب على الأرصدة النقدية الحقيقية والتي ابتدأ العمل بها عام 1996.

من المقارنة بين معدل التضخم ومعدل النمو النقدي يتضح تحديداً فيما إذا كانت معدلات التضخم خلال الفترة موضوع البحث حادة أم مزمنة ، فالتضخم المزمن وفيه عرض النقد يتزايد بصورة أكبر من تزايد المستوى العام للأسعار والعكس صحيح في حالة التضخم الحاد ، يتضح من الجدول أعلاه أنه في الفترة الممتدة من عام (1992 ـ 1995) كانت معدلات التضخم حادة، ومن المحتمل أن يعود السبب في ذلك إلى عدم حيازة النقد (الدينار) من قِبلْ الأفراد خلال هذهِ الفترة وكذلك إلى تدهور مستوى المعيشة بسبب انخفاض القوة الشرائية الحقيقية للدينار . أما في الفترة المحصورة من (1996 . 2002) باستثناء عام (1998) فإن معدلات التضخم كانت مزمنة ومن المحتمل أن يعود السبب في ذلك إلى إحتفاظ الأفراد بالنقد وتراكمها عبر الزمن وقد يكون السبب من وراء ذلك هو بعض التحسن الذي طرأ في القدرة الشرائية للدينار.

المبحث الثالث :

العلاقة بين الإيرادات الضريبية والتغيرات في المستوى العام للأسعار:

تمارس السياسة الضريبية أثارها في الأحوال الاعتيادية على الأسعار عبر قناة الطلب الكلي ، ففي أوقات التضخم تساهم السياسة الضريبية في التخفيف من حدة الضغوط التضخمية عن طريق إجراء تغيير في أسعار الضريبة بحيث ترتفع هذه الأسعار فتقتطع جزءاً من دخول الإفراد المخصصة للاستهلاك بالشكل الذي يعمل على تنظيم تدفقات القوة الشرائية وبالتالي يقل طلب الافراد على السلع والخدمات مما يجعل المستوى العام للأسعار يتجه نحو الانخفاض (بافتراض ثوابت العوامل الأخرى) [11] .

اما في حالة الركود الاقتصادي فان تخفيض الضرائب سيؤدي الى زيادة الدخول النقدية القابلة للتصرف لدى الافراد والمنتجين فيزداد طلبهم على السلع والخدمات الامر الذي يرفع من المستوى العام للأسعار . وان مدى نجاح السياسة الضريبية في تحقيق وظيفتها الاستقرارية في أوقات التضخم والركود الاقتصادي ، فيعتمد على العوامل الاتية :

1- هيكل النظام الضريبي .

2- نسبة الانخفاض والارتفاع في الدخل الخاضع للضريبة .

3- الميل الحدي للاستهلاك للإفراد الذين تهبط او ترتفع دخولهم بمقدار الضرائب .

4- مرونة الطلب على السلع الخاضعة للضريبة .

5- اوجه استخدام حصيلة الضرائب ، كأن تستخدم في سداد قروض خارجية او تكوين احتياطي مالي او تحويلات جارية .

وتتباين تأثير الضرائب على المستوى العام للأسعار بحسب ما اذا كانت الضرائب مباشرة او غير مباشرة . وتشير أحدى الدراسات إلى أن اثر الضرائب غير المباشرة على الأسعار قد يصل الى (100%) من نسبة التغيير في تلك الضريبة ، من حيث ان الضرائب المباشرة لا تمتلك ذلك التاثير لان عبأها لا ينتقل بسهولة وبشكل عام من المكلف القانوني الى المكلف النهائي [12] . ويعتبر نموذج (Bernnan and Auld 1968) اول نوذج نظري يتحدث عن العلاقة بين الضرائب غير المباشرة والأسعار والذي خلص إلى أن زيادة الضرائب غير المباشرة تؤدي الى ارتفاع الاسعار ، الا ان الماخذ على هذا النموذج انه يصوغ العلاقة مباشرة بين الضرائب غير المباشرة والأسعار ويتجاهل قناة الطلب الكلي . وقد تم تلافي هذا النقص من خلال النموذج (Pitch Ford and Tarnusky 1978) والذي يوضح انه إذا كان اثر الزيادة في الضرائب غير المباشرة على الطلب الكلي موجباً فان الأسعار سوف ترتفع ، أما إذا كان الأثر سالباً فان الاسعار ستنخفض [13] ، وفيما يتعلق الأمر بالضرائب المباشرة فانها غالباً تؤدي الى انخفاض المستوى العام للاسعار لكونها تقتطع جزء من الدخول والثروات للأفراد الأمر الذي يقلل من الطلب على السلع والخدمات وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار .

وفي العراق وكما سبق ذكره ، فان الأسعار أخذت بالارتفاع التدريجي خلال عقد الثمانينات ، فيما أخذت بالارتفاع الحلزوني خلال عقد التسعينات . ولغرض توضيح العلاقة بين الإيرادات الضريبية والمستوى العام للأسعار يمكن الاستعانة ببيانات الجدول رقم (4) أدناه :

جدول رقم (4)
معدلات نمو الحصيلة الضريبية والمستوى العام للأسعار في العراق
للفترة 1980 -2000
(بالأسعار الجارية والثابتة)

1980 = 100
1988 = 100

متوسط السنوات / البيانات	1989 - 1980	1995 – 1990	2000 – 1996
1- معدل نمو الحصيلة الضريبية (أسعار جارية)	10.5	147.2	56.3
2- معدل نمو الحصيلة الضريبية (أسعار ثابتة)	(-)1.3	(-)11.5	43.9
3- معدل نمو الضرائب المباشرة (أسعار جارية)	16.3	115.5	66.9
4- معدل نمو الضرائب المباشرة (أسعار ثابتة)	3.9	(-)11.8	45.3
5- الضرائب المباشرة كنسبة من GDP	3.3	1.1	1.3
6- معدل نمو الضرائب غير المباشرة (أسعار جارية)		165.2	108.34
7- معدل نمو الضرائب غير المباشرة (أسعار ثابتة)		(-)9.8	39.2
8- الضرائب غير المباشرة كنسبة من الأنفاق الاستهلاك الخاص		1.5	2.6
9- معدل نمو الأسعار	12	208.5	7.9

المصدر ، الهيئة العامة للضرائب ألإحصاء والأبحاث ، شعبة الإيرادات
وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، بغداد

يتضح من الجدول رقم (4) أعلاه إلى انه بالوقت الذي بلغت فيه نسبة الإيرادات الضريبية لمتوسط عقد الثمانينات بالاسعار الجارية حوالي (10.5%) و (-1.3%) الاسعار الثابتة يلاحظ ان معدل التضخم كان (12%) ، أي أن الأسعار تنمو بمعدل اكبر من الإيرادات الضريبية الأمر الذي يؤدي إلى تأكل قيمتها الحقيقية .كما إن تأثير الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الأسعار لم يكن بالمستوى المطلوب . وكما تعكسه نسبة الضرائب المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي والتي وصلت بالمتوسط (3.3%) بينما وصلت نسبة الضرائب غير المباشرة من الإنفاق الاستهلاكي الخاص كمتوسط الى (10.3%) ، وعلى الرغم من ان هذه النسب قد لا تمثل وزناً مهماً في التاثير على الاسعار ، الا أنها تظهر ان عبء الضرائب غير المباشرة اكبر نسبيا في رفع الأسعار قياساً بعبء الضرائب المباشرة في تخفيضها ، خاصةً وان اغلب السلع في ذلك الحين كانت مستوردة وتتأثر بالتضخم في دول المنشأ (التضخم المستورد) وتضاف عليها الضرائب الكمركية ، الامر الذي يساهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار ، الا انه وكما سبق ذكره ، بسبب عمليات تقنين الاسعار والدعم كان التضخم السائد في ذلك الحين من النوع المكبوت .وخلال عقد الثمانينات يلاحظ من الجدول أعلاه ايضاً ان معدل نمو الضرائب المباشرة وغير المباشرة (بالأسعار الثابتة) بلغت (3.9) و (-0.2%) على التوالي ، وهذه النسب تدل أن هذه الضرائب لم يكن لها تأثيراً ملحوظاً على الأسعار .

وعند تناول العلاقة بين الإيرادات الضريبية والأسعار خلال الفترة بين (1990 – 1995) ، يلاحظ التشوه الكبير الذي خلقه الحصار على سلوك هذه العلاقة ، فبالوقت الذي بلغ فيه معدل نمو الرقم القياسي للأسعار (208.5%) يلاحظ ان الحصيلة الضريبية كانت بمعدل (147%) بالاسعار الجارية مما أدى إلى تآكل القيمة الحقيقية للإيرادات الضريبية لينخفض نموها بالاسعار الثابتة الى (-11.5%) كما انخفضت نسبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة من الناتج القومي المحلي والانفاق الاستهلاكي الخاص الى (1.1%) ، (1.5%) على التوالي بينما انخفضت معدلات نموها بالأسعار الثابتة الى (-11.8%) و (-9.8%) على التوالي ، وبالتالي فان تاثيرهما على الاسعار شبه معدوم خاصة وان الاجراءات على مستوى السياسة الضريبية كانت تهدف الى تفعيل العرض المحلي من السلع والخدمات ورفع متوسط دخل الفرد المتدهور من خلال سياسات الاعفاء الضريبي .

وعلى الرغم من الاستقرار النسبي في المستوى العام للاسعار بعد عام 1992 ، حيث انخفضت معدلات التضخم خلال الفترة 1996- 2000 لتصل بالمتوسط الى (7.9%) بينما ارتفع معدل نمو الايراد الضريبي المباشر وغير المباشر ليصل بالاسعار الثابته الى (45.3%) و

(3.9%)على التوالي ، وعلى الرغم من ذلك فان تاثير السياسة الضريبية على المستوى العام للاسعار ظل ضعيفاً . وكما تعكسه النسب المتخصصة للضرائب المباشرة وغير المباشرة من الناتج القومي المحلي والانفاق الاستهلاكي الخاص والتي وصلت بالمتوسط الى (1.3%) و (2.6%) على التوالي .

ومن كل ما سبق ذكره حول طبيعة العلاقة بين الايرادات الضريبية والمستوى العام للاسعار ، يمكن تحديد اهم العوامل التي ساهمت في تحجيم الدور الذي تلعبه السياسة الضريبية في مجال المساهمه في تقليص حدة الضغوط التضخمية وبالتالي المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي كالتالي:-

1- ان التباطؤات التي تتخلل تحصيل الايرادات الضريبية والتي تمثل حسب القوانين الضريبية في العراق (من ستة اشهر الى سنة)[14] كانت من الطول بحيث عملت على تأكل قيمة الايرادات الضريبية نتيجة نمو الرقم القياسي للاسعار .

2- ان اهمال ارتفاع المستوى العام للاسعار والتغيرات في اسعار الصرف في تقييم الاوعية الضريبية ، وبقاء السياسة الضريبية امينة على ما يعد ثوابت اقتصادية ، عمل على تضييق حجم الاوعية الضريبية .

3- قيام الدولة في ذلك الحين بانفاق ايراداتها الضريبية على شكل تحويلات جارية كالاعانات ، الهبات ، المنح و المدفوعات النقدية لفئات وشرائح معينة في المجتمع اضافة الى الحاجة المستمرة الى اصدار نقدي جديد ادى الى نتائج تتعارض مع اهداف السياسة الضريبية وخاصة هدف الاثر الانكماشي للضرائب على المعروض النقدي .

واذا اضفنا الى العوامل اعلاه المشاكل المتعلقة بذات الادارة الضريبية ومستوى التنظيم الفني وحالات التهرب الضريبي ، ساهمت جميعها في اختلال سلوكية العلاقة الضريبية والمستوى العام للاسعار .

اما فيما يتعلق بدور السياسة الضريبية في ظل التفاوت في توزيع الدخل القومي فيعد توزيع العبء الضريبي بين ما يتحمله أصحاب قوة العمل وبين ما يتحمله اصحاب الملكية ، من أهم مقاييس عدالة النظام الضريبي وبالتالي تحقيق العدالة الاجتماعية [15] .

ومن خلال الاستعانة ببيانات الجدول رقم (5) ادناه يتبين لنا ان تعويضات المستغلين كنسبة من الناتج القومي الاجمالي بلغت (31.8%) لمتوسط عقد الثمانينات ولم تتغير هذه النسبة كثيراً لمتوسط الفترة 1990 – 1995 حيث وصلت الى (32.6%) ، ثم انخفضت الى (26.6%) لمتوسط الفترة 1996 – 2000 ، بالوقت الذي تصل فيه هذه النسب في الدول المتقدمة حوالي

(75%) من الناتج المحلي الاجمالي [16] ، اما الايرادات الضريبية كنسبة من تعويضات المشتغلين فقد بلغت (19.3%) خلال عقد الثمانينات ثم انخفضت الى (7.6%) لفترة التسعينات ثم قفزت الى (75%) في نهاية الفترة 1996 – 2000 .

وتشير هذه النسب المتقاربة لتعويضات المشتغلين من الناتج المحلي الاجمالي الى الثبات النسبي للسياسات المتعلقة بالاجور والرواتب على الرغم من الزيادات النقدية الكبيرة في حجم GDP ، في حين بلغ متوسط نصيب فائض العمليات من GDP حوالي (68%) لعقد الثمانينات ، انخفض الى (67.2%) لمتوسط الفترة1990– 1995 ثم الى (14.8%) لمتوسط الفترة 1996 – 2000 . وقد بلغت الايرادات الضريبية كنسبة من فائض العمليات خلال عقد الثمانينات (9.1%) ثم انخفضت الى (7.7%) خلال الفترة 1990 – 1995 والى (6.9%) في نهاية الفترة 1996 – 2000 . ويدل اتساع الفجوة بين تعويضات المشتغلين وفائض العمليات من جهة وعبء الضرائب التي يتحملها كل منهما بالمقارنة مع حصته من الناتج من جهة اخرى على محدودية الدور الذي تتطلع به الضرائب كأداة استقرار اجتماعي .

جدول رقم (5)

نسب توزيع العبء الضريبي حسب الفئات الداخلية وحصتها من GDP في العراق للفترة 1990 – 2000

متوسط السنوات / البيانات	1989 – 1980	1990 – 1995	2000 – 1996
1- تعويضات المشتغلين كنسبة من GDP	31.8	32.6	26.6
2- الإيرادات الضريبي كنسبة من تعويضات المشتغلين	19.3	7.6	75.1
3- فائض العمليات كنسبة من GDP	68	67.2	14.8
4- الايراد الضريبي من فائض العمليات	9.1	7.7	6.9

المصدر ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء بغداد ،تحصائية السنوية / اعداد مختلفة.

الهيئة العامة للضرائب ، الإحصاء والأبحاث ، شعبة الإيرادات .

الاستنتاجات والتوصيات :

تحتل السياسة الضريبية اهمية كبيرة كأداة للسياسة المالية بصورة خاصة والسياسة الاقتصادية بصورة عامة ، سواء كاداة للتمويل او لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ، الا ان هذه الاهمية تختلف حسب فلسفة نظام الحكم الذي تعمل فية هذه السياسة .

وفي ضوء ما تم استعراضه في مجال هذه الدراسة يمكن الخروج بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت اليها هذه الدراسة.

أولاً – الاستنتاجات:

من الجدير بالذكر وقبل عرض الاستنتاجات التأكد من ان الحرب العراقية الايرانية التي اندلعت في بداية الثمانينات أحدثت زيادة واضحة في المستوى العام للاسعار في حين تعتبر العقوبات الاقتصادية الدولية التي فرضت على العراق في عام 1990 وتدمير معظم البنى الارتكازية الوطنية عام 1991 ومحاولة الحكومة ملء فجوة الايرادات العامة عن طريق الاصدار النقدي الجديد، كانت سبباً مهماً في احداث لولب تضخمي ، مما اكسب التضخم سمه أوسع مدى مما كان عليه خلال عقد الثمانينات ، وهو التضخم المفرط بعد ان كان جامحاً خلال العقد المذكور ،

وعلى ضوء المؤشرات الاقتصادية والمالية اعلاه تحققت بعض النتائج السلبية على اداء السياسة الضريبية ، والتي يمكن ايجازها بالمؤشرات التالية :

1–انخفضت الاهمية النسبية للايرادات الضريبية من اجمالي ايرادات الميزانية الاعتيادية ، وارتفاع الاهمية النسبية للضرائب غير مباشرة قياساً ببقية عناصر النظام الضريبي العراقي، (انظر جدول رقم 6) اضافة الى اهمال الادارة المالية للنظام الضريبي وتطويره بما يتناسب والاهداف التي يمكن عن طريقة تحقيقها في المجال الاقتصادي والاجتماعي .

1– على الرغم من اهمية الدور الذي يمكن ان تلعبه الضرائب المباشرة في تقليص التفاوت في توزيع الدخل والثروة ، الا ان المؤشرات تشير الى تراجع واضح في حصيلة هذه الضرائب ، الامر الذي ساهم في ظهور قطاعات دخليه زادت من فجوة سوء توزيع الدخل والثروة بين طبقات المجتمع .

2–اتسمت العلاقة بين الايرادات الضريبية والناتج المحلي الاجمالي بعدم استقرارها وضعف مواكبة الإيرادات الضريبية للمتغيرات الحاصلة في GDP (انظر جدول رقم 5) ، ويعود ذلك إلى عدة أسباب ، منها ما يتعلق بالظروف السياسية والاقتصادية المتدهورة وخاصة خلال العقد الأخير من القرن الماضي ، يضاف إلى ذلك عدم كفاءة الإدارة المالية .

3–فيما يتعلق بدور السياسة الضريبية في تكييف حجم الأنفاق الاستهلاكي، يلاحظ ان هذا الدور كان ضعيفاً كون إجراءات السياسة الضريبية كانت تتم ليس على ضوء حزمة متكاملة ومتناسقة من إجراءات اقتصادية ومالية. فبالوقت الذي يرتفع فيه معدل نمو الأنفاق الاستهلاكي الخاص ، يلاحظ انخفاض في مستوى الضريبة من هذا الأنفاق ، كما أن ارتفاع نسب الأنفاق الاستهلاكي الخاص الى الإجمالي الأنفاق الاستهلاكي يدل ان هناك مجالاً كبيراً لكي تمارس السياسة الضريبية

دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، خاصةً في ضوء المقدرة التكليفية المنخفضة ، والتي يمثلها العبء الضريبي ، وهي دون مستوى المقدرة التكليفية لعدد من الدول النامية .

4- كما أظهرت الدراسة الخلل في الاقتصاد العراقي الناجم عن زيادة الطلب الكلي (الانفاق الكلي) عما هو معروض من السلع والخدمات(الناتج المحلي الاجمالي) ولا جل معالجة هذا الخلل فان الوصفة الكنزية (مبدأ المضاعف) لا تصلح للمعالجة لسبب عدم مرونة الجهاز الانتاجي والنظام الضريبي العراقي ، واستناداً الى ذلك ، وفي حالة تطبيق الوصفة الكنزية ، سوف يكون ظهور أثار المضاعف بهيئة نقدية وليس بهيئة زيادة الانتاج والذي من شأنه أن يؤدي الى زيادة المستوى العام للأسعار(التضخم) واللجوء إلى الاستيرادات من الخارج انظر الجدول رقم 2 بخصوص الفجوة الكمية بين إجمالي الأنفاق والناتج المحلي الإجمالي .

جدول رقم (6)

تطور إيرادات الضرائب المباشرة وغير المباشرة ومساهمة

إجمالي الايرادات الضريبية في تمويل نفقات الميزانية العامة في العراق

1991- 2001 مليون دينار

السنوات	إيرادات الضرائب المباشرة	إيرادات الضرائب غير المباشرة	مجموع إيرادات الضرائب المباشرة وغير المباشرة	نفقات الميزانية العامة الاعتيادية والاستثمارية
	1	2	3	4
1991	227	461	688	17497
1992	439	648	1087	32883
1993	1111	1583	2694	68954
1994	3272	6110	9382	199442
1995	12197	40253	52450	690784
1996	16645	44975	61620	642542
1997	32548	127587	160135	605802
1998	55640	116070	171710	920501
1999	102976	126573	229549	1033552
2000	152283	175830	328113	1498700
2001	158530	228912	387442	2079727
المجموع	535868	869002	1404870	7690384

المصدر ، وزارة المالية الهيئة العامة للضرائب قسم التخطيط والمتابعة .

البنك المركزي العراقي المجموعة الإحصائية ، عدد خاص ، بغداد 2003 ، ص.15.

من الجدول أعلاه يمكن استنتاج مدى مساهمة الضرائب المباشرة وغير المباشرة في تمويل نفقات الميزانية العامة للفترة 1991-2001 ، حيث بلغت نسبة مساهمة الضرائب المباشرة (7%) و(11%) نسبة مساهمة الضرائب غير المباشرة ، أي أن نسبة المساهمة الإجمالية للضرائب كانت (18%) فقط . وهذه النسب تعتبر متدنية ومتواضعة للنظام الضريبي العراقي ، وتدل في نفس الوقت على عدم تمتع النظام الضريبي بأي قدر من المرونة ، تكون فعالة بالنسبة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في الاقتصاد العراقي ، كما يدل على عدم قدرة النظام

الضريبي كأداة من أدوات السياسة المالية في كبح حدة الموجات التضخمية الناجمة عن ارتفاع المستوى العام للأسعار .

ثانياً – التوصيات:

1- من اجل رفع مرونة أدوات السياسة الضريبية اتجاه المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ينبغي تقليص الفجوة بين فرض الضريبة وتحصيلها (فجوة التحصيل) لتجنب تاكل العوائد الضريبية والتي يرى خبراء النقد الدولي انها من اهم العوامل المساهمة في انخفاض فاعلية السياسة الضريبية . (17)

2- تفعيل العمل بالضرائب المباشرة وخاصةً بالضرائب على راس المال بالشكل الذي يترجم الاهداف التنموية الحقيقية لهذه الضرائب ، كما يجب ان يشمل التفعيل الى جانب ذلك تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والثروة بين الافراد بصورة عادله .

3- يجب ان لا يتم أي توجه اصلاحي للسياسة الضريبية بشكل منعزل عن بقية المتغيرات الاقتصادية وخاصة في جانب اهداف السياسة المالية ، وذلك لتجنب حالات عدم الاتساق بين ادوات السياسة الاقتصادية ، وان يقوم الاصلاح على نسق توأم بالدراسة والتحليل المعمق لحالة الاقتصاد العراقي وحجم الطاقة الضريبية المتاحة وان تكون هذه الاصلاحات في ضوء استخدام الممكن اكثر منها السعي وراء الامثل او الوصفات الجاهزة .

4- واخيراً ، في مجال التوصيات يجب ان لا ينصب الاهتمام على الناحية المادية تحصيل اكبر قدر من الحصيلة الضريبية من النظام الضريبي ، بل يجب على الباحثين الاهتمام ايضاً بالبحث عن الوسائل الكفيلة بتنمية مستوى الوعي الضريبي المتدني لدى المكلفين بدفع الضريبة ، والذي يتجلى في عدم تقبلهم الاجراءات الادارية والتنظيمية المعقدة الناشئة عن الروتين والبيروقراطية وتفشي الفساد في الادارة المالية وعدم اهتمامهم بانتاجية الانفاق العام .

مصادر البحث :

1- د. طاهر الجنابي ، دراسات في المالية العامة ، بغداد 1990 ، ص.170
2- د. عبد المنعم البيه ، دور السياسة المالية في البلاد النامية والبلاد المتقدمة ، الاسكندرية 1965، ص .7
3- د. علي عباس عياد النظم الضريبية المقارنة ، الاسكندرية 1971 ، ص.96
4- د. محمد حلي مراد ، مالية الدولة ، مطبعة نهضة مصر 1963، ص.13
5- د. عبد السلام الادريسي ، التحليل الاقتصادي الكلي ، البصرة 1986 ، ص.89
(6) IMF . Theory of Inflation , Washington ,IMF. Institutes , 982 , p.2
7- المجموعة الاحصائية للبنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، بغداد 2003، ص.15
8- د.مظهر محمد صالح ، فرص الاستقرار واعادة التوازن الى الاقتصاد العراقي في مرحلة بعد الحصار ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد الثاني ، السنة الاولى ، بغداد 1999 ، ص.71-72
9- وزارة المالية ، دائرة الموازنة العامة ، بغداد 2002
10- بلغ سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي عام 2003 (1560) دينار ، انظر المجموعة الإحصائية للبنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، بغداد 2003 ، ص. 25
11- انظر في ذلك
- د. محمود رياض العطية ، موجز في المالية العامة ، الطبعة الأولى ، القاهرة 1982 ، ص.233-243
- د. عادل احمد حشيش ، اقتصاديات المالية العامة ، الإسكندرية 1983 ، ص.243
- خولة سلمان لويس ، الاثار الرئيسية للحصار في التمويل والتضخم والاستخدام ، اطروحة دكتوراة ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد 1991 ، ص.26-27
(12) G.K. Show An Introduction to the macro iconomac , London ,1977 , p120
13- الهيئة العامة للضرائب ، تحليل اثر الضرائب غير المباشرة على مستوى الاسعار ، السنة بلا ، ص.2

14- خولة سلمان لويس ، مصدر سابق ، ص.238

15- سمير سعيفان ، من يدفع الضرائب ، بحث متاح على شبكة الانترنت ، 2004 ، ص.8

16- خولة سلمان لويس ، مصدر سابق ، ص.277

(17) IMF, Government of finance statistic , new book , Washington , Dc. , IMF.1991 , p.16

مصادر الجداول :-

جدول رقم (1) ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية 2001 بغداد 2003

جدول رقم (2) ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مصدر سابق .

جدول رقم (3) ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مصدر سابق .

جدول رقم (4) ، الهيئة العامة للضرائب ، الإحصاء والأبحاث ، شعبة الواردات .

وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مصدر سابق .

جدول رقم (5) ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مصدر سابق .

الهيئة العامة للضرائب ، الاحصاء والابحاث ، شعبة الواردات .

جدول رقم (6) ، البنك المركزي العراقي ، المجموعة الاحصائية ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، عدد خاص ، بغداد 2003 ، ص.15 .